لاستحالة على النسبة التي هي اثر كما اجزء القضية وهو لغة
تقدير شيء على مثال شيء اخر واصطلاحا ما اشار اليه بقوله
ان القياس عندهم قول ملفوظ او معقول من قضايا صورا
اي ركب بصورة مخصوصة فقول جنس خرج عنه المفرد لان القول
عند المناطقة خاص بالمركب وقوله من قضايا هو اخرج
المركب الذي ليس بقضية والقضية الواحدة وان لزم من كونها
قولا اركبها المتوي او عكس نقيضها والمركبة نحو زيد قائم
لا دائما اذ لا يطلق عليها انها قضايا وان كانت في قوة
القضيتين والمراد القياس مولف من قضيتين كما سياتي بيانه
فالمولف من قضيتين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
يلزم عنهما قولا اخر هو العالم حادث والمولف من اكثر كقولنا
الباشا اخذ المال من القضية وكل اخذ المال اخفية سارق وكل
سارق تقطع يده فقد تولف من ثلاث قضايا يلزم عنهما
قولا اخر هو الباشا تقطع يده والاول كي بسيط والثاني
مركبا وليس ذكر المادة في تعريف القياس الشامل للبسيط
والمركب لا يقتضي معرفة كيفية تركيب القياس المركب فخصه

بيانه

بيانه عند البسيط والحق ان القياس المركب راجع الى قياس
بسيط في الحقيقة مثلا ما قال من ضمير سورا خرج الاستقرا
والتمثيل والغروب القضية التي لا يقطع بصدق لازمها لامكان
تخلف مدلولها عنها وفي اخراج الاستقرا والتمثيل بما ذكرته
ذكرته في الكبير وفي حاشيتي على شرح ايساغوجي لشيخ الاسلام
بالمادة اي بدلالة فال عوض عن الضمير اخرج الغروب القضية
التي يقطع بصدقها لازمها بحسب المادة كقولك شيء من
الانسان بفرس وكل فرس صهال فانه يستلزم لا شيء من الانسان
بصهال لكن لا بذلك بل لصحة ذلك في المادة اتفاقا واخرج
نحو قياس المساوات وهو ما يتركب من قضية مشتملة محمول
ما او هما موضوع الاخرى نحو زيد مساو لعمرو وعمرو مساو
لبكر فانه ما بين القضيتين مستلزمان زيد مساو لبكر لا لذاتها
بل بواسطة صدق مقدمة اجنبية وهي ان مساوي المساوي
لشيء مساو لذلك الشيء صدق هذا اللازم فلو لم تصدق
لم يلزم القياس مثالنا اذا قلنا الانسان مباين للفرس
والفرس مباين للناطق لا يلزم منه ان الانسان مباين
للناطق لان مباينة المباينة لشيء لا يلزم ان يكون مباينا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)